ان لايكون متعلقا لقدرة العبد وما وقع التكليف به متعلق بقدرته
وان كان واقعا بقدرة الله تعالى ومنها ان التكليف قبل الفعل والقدرة
معه لا قبله فلا يكون التكليف الا بغير المقدور وذلك لان القدرة
المعتبرة في التكليف هي سلامة الاسباب والآلات لا الاستطاعة
التي لا تكون الا مع الفعل ولو صح هذان الوجهان لكان جميع التكاليف
تكليف ما لا يطاق وليس كذلك ومنها ان من علم الله تعالى منه انه
لا يؤمن بل يموت على الكفر مكلف بالايمان وقائما مع استحالة ذلك منه
لانه لو امن لزم انقلاب علم الله تعالى جهلا لا يقال لا نسلم انه لو امن
لزم انقلاب العلم جهلا بل لزمان يكون العلم المتعلق به من الازل انه
يموت مؤمنا فان العلم تابع للمعلوم كما مر ايضا حتى فيكون هذا
تقدير علم مكان لا تغيير علم الهي جهلا كما اذا قدرت الاني بالقبيح
انبا بالحسن فانه يكون من اول الامر مستحقا للمدح لا منتقلا من
استحقاق الذم الى استحقاق المدح لانا نقول الكلام فيمن تحقق
العلم بانه يموت كافرا فعلى تقدير الايمان يكون الانقلاب ضروريا
وكذا الكلام فيمن اخبر الله تعالى بانه لا يؤمن كابي جهل وابي لهب
واضرابهما وقد عرفت ان هذا من المتنازع فلا يكون الدليل على
هذا التقدير واردا على محل النزاع واما على تقدير كثير من المحققين
فيه لعلى ان التكليف بالممتنع لذاته كجمع النقيضين جايز بل واقع
قال امام الحرمين في الارشاد فان قبل ما جوز تموه عقلا من تكليف
المحال هل تحققتموه شرعا قلنا قال شيخنا ذلك واقع شرعا
فان الرب تعالى امر ابا جهل بان يصدقه ويؤمن به في جميع ما يخبر عنه
ومما اخبر عنه انه لا يؤمن فقد امر ان يصدقه بان لا يصدقه
وذلك جمع بين نقيضين وكذا ذكر الامام الرازي في المطالب العالية
وقال ايضا ان الامر بتحصيل الايمان مع حصول العلم بعدم الايمان
امر بجمع الوجود والعدم لان وجود الايمان يستحيل ان يحصل مع
العلم بعدم الايمان ضرورة ان العلم يقتضي المطابقة وذلك بحصول
عدم الايمان واجاب بعضهم بان ما ذكر لا يرد لانا على ان التكليف به هو
الجمع بل تحصيل الايمان وهو ممكن في نفسه مقدور للعبد بحسب
اصله وان امتنع بسابق علم او اخبار لمعسول بانه لا يؤمن فيكون
مما هو جايز بل واقع بالاتفاق وفيه نظر لان الكلام فيمن وصل
اليه هذا الخبر وكلف التصديق به على النقيضين ويعلمهم اجاب
ايضا بان الايمان في حق مثل ابي لهب هو التصديق بما عدا هذا
الاخبار وهذا في غاية السقوط وقد تمسك بمثل قوله تعالى

حكاية

حكاية ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به وقد لا نه اما على الجواز فظاهر
واما على الوقوع فلانه انما يستفاد في العادة مما وقع في الجملة لا عما لم
يقع اصلا والجواب ان المراد به العوارض التي لا طاقة لها لا التكاليف
والآلام الشرعية تنبيه قد جزم ابن السبكي بجواز
التكليف بالمحال مطلقا يعني كان ممتنعا لذاته وهو الممتنع عقلا
وعادة كالجمع بين البياض والسواد او ممتنعا لغيره وهو اما الممتنع عادة
فقط لا عقلا كالمشي بين الزمن والطيران من الانسان واما الممتنع
عقلا فقط لا عادة كالايمان ممن علم الله تعالى انه لا يؤمن خلافا
لاكثر المعتزلة ولابي حامد الاسفرايني والغزالي وابن دقيق
العيد في منعهم التكليف بالمحال لا لتعلق العلم بعدم وقوعه
بحيثيتين بانه ظهر امتناعه للمكلفين لا فايدة في طلبه منهم واجيب
بان فايدته اختبارهم هل يأخذون في المقدمات فيترتب عليها
الثواب او لا فلا تثاب وخلافا للمعتزلة يقع او الا فوقيفي منعهم
التكليف بالمحال لذاته وخلافا لامام الحرمين في منعه كون المحال
لغير تعلق العلم مطلوبا لان استحالته في نفسه لمنع من طلبه
بخلافها على الثاني وهو وان اندفع الثاني كما لا يخفى فالمنع باق
فليتامل اما ورود صيغة الطلب له مع براءة عن الطلب فلم يمنعه
احد كاية قوله تعالى كونوا قردة خاسئين كونوا حجارة او حديدا او
خلقا الاية واما وقوع التكليف بالمحال فقيل اقوال ثلاثة الاول وهو
مختار ابن السبكي منها وقوع بالممتنع للغير لا للذاته والحجة في وقوع
التكليف بالاول انه تعالى كلف الثقلين بالايمان وقال وما اكثر الناس
ولو حرصت بمؤمنين فامتنع ايمان اكثرهم لعلمه تعالى بعدم وقوعه
وذلك من الممتنع لغيره وفي امتناع التكليف بالثاني لا استلزام والنقل
الثاني وقوعه بالثاني ايضا لان من انزل الله فيه انه لا يؤمن يقوله
مثلا ان الذين كفروا ابي جهل وقومه الكفر سواء عليهم انذرتهم ام لم
تنذرهم لا يؤمنون كابي جهل ولهب وغيرهما مكلف في جملة المكلفين
بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله تعالى
فيكون مكلفا به في تصديقه فيما جاء به عن الله تعالى وفي هذا تناقض
حيث اشتمل على اثبات التصديق في شيء وتعميمه في كل شيء من الممتنع
لذاته واجيب بان من انزل الله تعالى فيه انه لا يؤمن لم يقصد بالاعلام
ذلك حتى يكلف بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيه وفعا للتناقض
انما قصد بالاعلام ذلك واعلامه النبي به ليباين من ايمانه كما قيل لنوح
انه لن يؤمن من قومك الا من قد امن فتكليفه بالايمان من التكليف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)